مقالة بحثية

غراس
للإنتاج الفكري

د. إبراهيم آل حرم

المقاومة
والواقعية السياسية

غـراس
للإنتاج الفـكـري

غـراس
للإنتاج الفـكـري

الموقع الإلكتروني girascenter.org
البريد الإلكتروني: info@ghirascenter.org
رقم الهاتف: 00905527535579

غـراس
للإنتاج الفـكـري

غراس للإنتاج الفكري

هي مؤسسة غير ربحية، تُعنى بتحرير القضايا الفكرية والثقافية والاجتماعية المعاصرة. تأسست في كانون الأول/ديسمبر 2023 الموافق جمادى الأولى 1445 للهجرة.

يسعى المركز للمساهمة في معالجة القضايا المجتمعية ونشر ثقافة محصنة ضد الاختراقات الفكرية والأخلاقية في عالم تزاحمت فيه الأفكار، وتصادمت فيه التساؤلات، وغدت الحيرة عنواناً لكثير من الناس.

00905314372599
ghirascenter.org
info@ghirascenter.org

المقاومة والواقعية السياسية

يجيب هذا المقال بطريقة علمية وبشكل واضح على سؤال محدد: هل يمكن للمقاومة أن تتبنى نظرية الواقعية السياسية؟

يثار جدل بين المهتمين بالشأن السياسي حول واقع ومستقبل حركات المقاومة في الوطن العربي، ولا سيما في فلسطين، بشأن قضية جوهرية تتعلق بالسلوك السياسي الذي ينبغي أن تنتهجه حركات المقاومة، وتُطرَح الواقعية السياسية كنظرية يُعتقد أنها الأقرب إلى "العقل الجمعي"، الذي يفضّل التكيّف مع الواقع بغض النظر عن نتائجه الآنية أو المستقبلية، ويذهب أنصار هذا الطرح إلى أن على حركات المقاومة، بل الشعوب عمومًا، أن تتبنّى الواقعية السياسية حتى لا تُسحق تحت قوة النظم المهيمنة، المسيطرة على الأرض بقوة السلاح وتشابك المصالح.

كما هو الحال مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي يُعد كيانًا استعماريًا توسعيًا، يفرض نفسه عبر القوة العسكرية والاقتصادية، وتحالفاته مع القوى الكبرى إقليميًا ودوليًا. ولا تُعد حالة الكيان الصهيوني فريدة أو شاذة في سياق العالم الإسلامي، وإن كانت تتميز بسمات الاستيطان والتوسّع ومحاولة استبدال الشعب الفلسطيني بشعب آخر قادم من الشتات، مستخدمةً البعد الديني والأيديولوجي. فقد شهد العالم الإسلامي سيطرة استعمارية طويلة، كان أبرز أدواتها الواقعية السياسية التي تبنّتها القوى الكبرى خلال القرنين الماضيين، وقد واجهتها شعوب المنطقة عبر المقاومة والنضال، كما حدث في العراق وأفغانستان، حيث تمكّنت قوى المقاومة من طرد الاحتلال الأمريكي والناتو بعد نحو عقدين من الزمن.

في أفغانستان، تحديدًا، دخلت المقاومة مرحلة خمول بعد اغتيال أسامة بن لادن عام 2011، ووفاة الملا عمر عام 2013، وراح كثيرون يدعون إلى الواقعية في التعامل مع السلطات التي أنشأها الاحتلال الأمريكي، واعتقد المراقبون والمحللون أن طالبان قد انتهت، وأن وجودها في الجبال هو ضرب من الجنون السياسي. غير أن العالم استيقظ في أغسطس 2021 على انقلاب جذري في المشهد، مع دخول طالبان إلى كابل وسقوط النظام المدعوم من واشنطن.

ومن خلال النظر في مفهوم وخصائص وأسس نظرية الواقعية السياسية، ومقارنته بخصائص وأسس نظريات المقاومة والثورة، يمكننا الإجابة على مثل هذا التساؤل، حيث تعتبر الواقعية السياسية نظرية من عدة نظريات في العلاقات الدولية في النظام العالمي الحالي؛ وتركز على فهم وتحليل السياسة الدولية من منظور القوة والمصلحة الذاتية للدول، وهي النظرية الأكثر حظوة في ممارسات دول العالم الكبرى على حساب باقي النظريات السياسية في العلاقات الدولية، وتعتمد نظرية الواقعية السياسية على عدة فرضيات وخصائص رئيسية تضع الأطر العامة لها وتميزها من خلال بنيتها في الأسس التي تقوم عليها.

وفي المقابل تقوم الثورة والمقاومة على عدة نظريات سياسية يمكن أن نسميها نظريات المقاومة والثورة، ومنها النظرية الكلاسيكية والتي ترتبط بفلاسفة مثل جون لوك وروسو والتي تقوم على فكرة أن للإنسان حقوق طبيعية لا يجوز انتهاكها، وإذا خرقت هذه الحقوق من قبل أي سلطة يحق للشعب مقاومتها والثورة عليها، ولدينا في الفكر الإسلامي نظرية المقاومة تنطلق من فرضية جهاد الدفع ضد المحتل، ومن فكرة مقاومة الحاكم الجائر، وتثبيت نظريات المقاومة والثورة موجودة أيضاً في الفكر الماركسي والأناركي ونظرية ما بعد الاستعمار لفرانز فانون، حيث تجتمع فيها خصائص وسمات في بنيتها التي تشرع وتحض على المقاومة، وتعتبرها فعلاً نبيلاً بالرغم من عظم التضحيات التي يمكن أن تبذل لأجلها، وعند إجراء مقارنة بين خصائص كلاً من النظريتين يتبين مدى فاعلية الواقعية السياسية من عدمها بالنسبة للثورات والمقاومة، وهل يمكن لبنية الثورة والمقاومة أن تتفق مع بنية الواقعية السياسية؟

أولًا: الأسس الفلسفية والفكرية:

نظريات المقاومة تنطلق من رؤية أخلاقية تعتبر أن الإنسان قادر على التغيير والتضحية من أجل القيم والمبادئ والأفكار والحقوق العامة والخاصة، وتحثه على التضحية من أجل المجموع بغض النظر عن مصلحته الفردية، وبغض النظر عن قوة الطرف المعتدي على هذه المعاني السامية، فالمنطلق لهذه الممارسة يقوم على الفكرة والمبدأ والمصلحة الجماعية لا على القوة والهيمنة والمصلحة الفردية.

أما الواقعية السياسية تنظر إلى الإنسان بوصفه كائنًا عقلانيًا بحتاً، وتربط بين العقلانية والفردانية التي تدفعه نحو السعي إلى المصلحة الخاصة، فالإنسان بحسب الرؤية الواقعية يسعى خلف مصلحته في عالم تسيطر عليه القوة، وهذه الفكرة تنطلق من الطبيعة الأنانية للإنسان والدولة، ومن فكرة أن الإنسان بطبيعته يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة، وأن الدول كامتداد لهذه الطبيعة تتصرف بنفس الطريقة، ساعيةً لتعظيم قوتها وحماية مصالحها الوطنية، فهي لا تعير أي اهتمام للقيم والمبادئ والأفكار في تصرفاتها، ولعل هذه الخاصية نابعة من الفكرة الاقتصادية الرأسمالية لآدم سميث والتي بنا عليها نظريته الاقتصادية والتي تقول إن الإنسان إذا سعى لتحقيق مصالحه الشخصية فإنه يحقق المصالح الجماعية، وبالرغم من فشل هذه النظرية في تطبيقاتها الأولى قبل قرن من الزمان في أزمة الكساد الكبير والتي تسبب بها الاحتكار والطمع في تحقيق المصالح الذاتية، إلا أن فكرتها لاتزال هي محور النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الحضارة الغربية التي تدير العالم اليوم.

في حين أن المقاومة والثورة تقوم على فكرة تجمع بين مصلحة الفرد والجماعة بحيث يضحي الفرد أو مجموعة من الأفراد بأنفسهم حتى يعيش بقية الأفراد أو الأجيال القادمة بسلام ورفاهية، فهي تتناقض كلياً مع الأسس الفكرية للواقعية السياسية.

وامتداداً لفكرة المصلحة الخاصة تنطلق الواقعية السياسية من فكرة عدم وجود للقيم والمبادئ والأفكار في السياسة، بل وتعتبرها عوائق في أحيان كثيرة، وتعتمد هذه النظرية بشكل أساسي على القوة والمصلحة حيث تغيب الإيديولوجيات والقيم والمبادئ فيها، وقد تستخدم بعض القيم والمبادئ والأفكار كحقوق الإنسان وحق المرأة والبيئة وغيرها من المسائل لتحقيق مصالح عسكرية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية، فلا شيء يعلو فوق صوت المصلحة في العلاقات الدولية عند من يتبنى هذه النظرية.

ويجب أن يلاحظ القارئ أن دول العالم الغربي تستخدم هذه النظرية في العلاقات الدولية، أما في العلاقات الداخلية المحلية التي يسيرها المجتمع المدني فإنها تختلف نظرياتها المستخدمة بين اللبرالية والبنائية والديمقراطية والتي تقوم على بعض القيم والمبادئ المحددة بحدود قانونية وجغرافية معينة، ومن هنا يلاحظ الاختلاف الواضح في التعامل مع الإنسان فهو لا يحصل على حقوقه الإنسانية إلا ضمن إطار ما يحمله من وثائق قانونية أو ضمن حدود جغرافية محددة، والأمثلة على ذلك في العصر الحديث كثيرة مثل سجن جوانتانامو ومثل ما حدث في العراق وأفغانستان وسوريا واليمن، وقضايا الهجرة وغيرها.

في حين أن نظرية المقاومة والثورة تقوم على القيم والمبادئ والأفكار، وهي ما تحدد ردة الفعل نحو أي قوة استيطانية أو محتلة تحاول سلب الحقوق بالقوة والهيمنة، لذلك كانت الثورات دائما في نظر الواقعية السياسية تُعتبر تهديدًا وعاملاً للفوضى وزعزعة الاستقرار؛ أما في نظرية المقاومة تُعتَبر الثورة مبررة ومشروعة إذا كان النظام فاسدًا أو مستبدًا، وتعتبر المقاومة ضد الاحتلال حقاً مشروعاً لتحقيق القيم العليا والحفاظ على المكتسبات، في حين أنها بالنسبة للواقعية السياسية تعتبر تهديد للأمن الإقليمي والعالمي يجب احتوائه.

وترى الواقعية السياسية أن النظام الدولي هو نظام فوضوي؛ حيث لا توجد سلطة عليا تحكم العلاقات بين الدول، مما يؤدي إلى وجود حاجة دائمة للصراع والتنافس بين الدول، وهو نتيجة للفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية في طبيعتها الأنانية، فهناك دائما مصالح متقاطعة ومصالح متضاربة بين الأطراف، لذلك تنفق الدول معظم ميزانياتها في سبيل التسلح المستمر والاهتمام بالصناعات الهجومية والدفاعية، ولا تكتفي الدول الكبرى بتسليح نفسها وإنما توزع السلاح لمحيطها ومن يدور في فلكها لتحقيق صراعات مستمرة حول العالم، تحقق من خلالها مصالح عسكرية واقتصادية أكبر على حساب المنافسين الدوليين والإقليميين.

في حين أن نظريات المقاومة تنظر إلى الصراع غالباً بوصفه نتاجاً لبنية غير عادلة استبداديةً كانت أو استعمارية يجب مقاومتها والثورة عليها لرد الحقوق وتقويم ميزان العدالة، فالصراع ليس أمر حتمي في حال تحققت العدالة وانتفى الاستبداد والاستعمار، فهو نتيجة للظلم، أو الاحتلال، أو التفاوت البنيوي، أو الطغيان، كما أنه غير دائم بطبيعته، بل ظرفي ويمكن انهاؤه بتحقيق العدالة وإعادة الحقوق لأصحابها، فالمقاومون يقرون بوجود الصراع، ولكنهم يفسرون وجوده كعرض لمرض سياسي أو اجتماعي.

ثانيا: البنية الهيكلية للواقعية السياسية والمقاومة

من خلال النظر في البنية الهيكلية لنظرية الواقعية السياسية والتي تنعكس على السلوك السياسي، وبين نظريات المقاومة وانعكاسها على سلوك المقاومة والثورة: يلاحظ أهم نقطة جوهرية في الخلاف بين النظريتين وهي أن الفاعل الأساسي في الواقعية السياسية هي الدولة، في حين أن الفاعل الأساسي لدى المقاومة والثورة هي الشعوب والحركات والأفراد والجماعات، ومن خلال فهم المسألة يمكن الإجابة على كثير من التساؤلات التي تضع فرضية تساوي القوة بين الطرفين لتحقيق توازن في الصراع، وهذا ما لا يتمكن تحقيقه أصلا، فالمقاومة تعتبر رد فعل على القوة المهيمنة أو المحتلة التي تبنت الواقعية السياسية، فهي تنطلق من منطلق الضعف ولو كانت في مكانة القوة لكانت هي المهيمنة وهي الدولة، وذلك لأن الواقعية السياسية تركز على أن الدول تتصرف بناءً على القوة والمصلحة الذاتية، وغالبًا ما تسعى الدول القوية لفرض هيمنتها لحماية مصالحها، والمقاومة تظهر كرد فعل طبيعي من الشعوب والجماعات والأفراد والحركات الأقل قوة لمواجهة هذه الهيمنة في محاولة لاستعادة حقوقها أو تحقيق استقلالها، فالمقاومة في هذا السياق يمكن اعتبارها وسيلة للدفاع عن القيم والمقدسات والمصالح والهوية ضد قوة مهيمنة من قبل من هم أقل قوة.

ومن نقاط الاختلاف الجوهرية في البنية الهيكلية أن القوة غاية لدى الواقعية، حيث يفسر هانز السياسة بأنها هي صراع على القوة، كون الصراع ظاهرة دائمة في العلاقات الدولية فإن القوة أداة أساسية في السياسة الدولية، وتشمل القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، حيث تسعى الدول إلى زيادة قوتها للتأثير والسيطرة على غيرها من الدول، سواء من خلال الاحتلال المباشر أو من خلال تحقيق مفهوم التبعية والذي يعد صورة محدثة للاستعمار بحيث تحقق الدولة الكبرى مصالحها العسكرية والاقتصادية من خلال وكلاء لها في إدارة الدول التابعة من دون أن تبذل جهد عسكري أو اقتصادي كما في حالات الاستعمار السابقة، وإنما تحقق مصالحها عبر وكلائها بأقل التكاليف، وهي صورة مهمة من صور القوة في العلاقات الدولية.

وهذا ما يفسر تبرير استخدام القوة المفرطة، حيث ترى الواقعية السياسية أن استخدام القوة المفرطة مقبول إذا كانت تخدم مصالح الدولة، فهي لا تتطلب شرعية أخلاقية لأن القوة تبرر نفسها. لذلك فإن التكلفة العالية الناتجة عن المقاومة في إطار الواقعية السياسية تُعتبر أمرًا طبيعيًا ومتوقعًا. لذلك يقول بومان أحد علماء الاجتماع: "أن ما يجب أن يقلقنا ليس أن الهولوكوست كانت انحرافًا عن مسار الحضارة الغربية، بل أنها كانت نتيجة ممكنة بل متسقة مع المبادئ المؤسسة للحداثة، والواقع أن كل "مكوّن" من مكوّنات الهولوكوست كان مألوفًا في المنظومة الحديثة.

أما في المقاومة والثورة فإن القوة هي وسيلة مرتبطة بشرعية القضية وأخلاقية الصراع، فهي وسيلة لتحرير الانسان من الظلم والاستعمار، وتقوم على مرجعية قيم العدالة والتحرر، وهي مشروعة في إزالة الظلم وفرض التوازن الأخلاقي كما أنها مرفوضة إذا تحولت إلى أداة قمع واستبداد. كما تلعب المقاومة دورًا في تحقيق التوازن من خلال تحدي القوة المسيطرة وتقليل نفوذها، وذلك إما بالدفاع أو بالهجوم والمقاومة هنا تُستخدم لإعادة توزيع القوة وجعل الهيمنة مكلفة للجهة المسيطرة أو المحتلة.

ومما سبق تُبيّن المقارنة بين الواقعية السياسية ونظريات المقاومة أن الخلاف بينهما ليس جزئيًا أو تنظيميًا، بل جذري وهيكلي. فبينما تنطلق الواقعية من منطق المصالح والقوة وتعظيم الذات، تتحرك المقاومة من منطق المبدأ والكرامة والعدالة وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ولهذا فإن تبنّي حركات المقاومة للواقعية السياسية يُعدّ تناقضًا ذاتيًا، لأنها إن فعلت، فقدت مبرر وجودها الأخلاقي والرمزي، وتحولت إلى نسخة مشوهة من النظام الذي تُقاومه.

إن مستقبل المقاومة لا يكمن في الاندماج في منطق الهيمنة، بل في صياغة واقع جديد، تُبنى فيه السياسة على القيم، وتُعاد فيه للإنسان كرامته، لا باعتباره رقماً في توازن القوى، بل فاعلاً في معادلة التحرر والعدالة.

المراجع:

- باومان، ز. (١٩٨٩). الحداثة والهولوكوست. مطبعة جامعة كورنيل.
- تشومسكي، ن. (٢٠٠٣). الهيمنة أم البقاء: سعي أمريكا للهيمنة العالمية. دار نشر متروبوليتان بوكس.
- هوبز، ت. (١٩٩٦). ليفياثان (تحرير ر. تاك). كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج. (العمل الأصلي نُشر عام ١٦٥١)
- فينكلشتاين، ن. (٢٠١٨). غزة: تحقيق في استشهادها. مطبعة جامعة كاليفورنيا.
- ميرشايمر، ج. ج. (٢٠٠١). مأساة سياسات القوى العظمى. نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون وشركاه.
- سعيد، إي. و. (1979). قضية فلسطين. نيويورك: كتب عتيقة.
- والتز، ك. ن. (1979). نظرية السياسة الدولية. ريدينغ، ماساتشوستس: أديسون ويسلي.
- القرضاوي، يوسف. (2009). فقه الجهاد. القاهرة: كلية الرسالة.